

أحد المصادر ذلك الى عدم توفر عامل الثقة بين قيادات القوات المسلحة المشتركة لتأمين الجبهة، مما كان سبباً في تقييد سلطات القيادة على القوات المخصصة؛ واستمرت التعليمات تصدر الى هذه القوات من قيادتها الاصلية، مما اعتبر تدخلاً ومعطلاً ومقيداً لحركة القيادة وانطلاقها؛ بينما أشار مصدر آخر الى ان القائد العام للجبهة الجنوبية لم يبد رغبة حقيقية في التعاون مع الجبهة الشرقية على الرغم من انه القائد الاعلى للجبهتين. واجمعت المصادر على ان قيادة الجبهة الشرقية تعثرت في عملها، حتى تم حلها تماماً في العام ١٩٧٠^(٣).

اجتمع مجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية، في دورة عادية، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، واتخذ قراراً بشأن حشد جميع القوى العربية ضد العدوان الاسرائيلي. وقرّر في جلسته الرابعة، التي عقدت في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، الموافقة على تقرير الفريق الأول محمد فوزي، القائد العام للقيادة الشرقية والغربية، وعلى حجم القوات المطلوبة كحد أدنى من اجل ازالة آثار العدوان^(٤). وحول توزيع القوات على الدول العربية، التزمت كل من الجمهورية العربية الليبية والجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان الديمقراطية بالبدء، فوراً، في تنفيذ الالتزامات المطلوبة منها، بينما وافقت دولة الكويت على المساهمة في الاشتراك في تدعيم المعركة بالقوات المطلوبة، واقترحت عقد اجتماعات على مستوى رؤساء الاركان مع القائد العام للبحث في نوعية المعدات المطلوبة من كل دولة، وتحديد وقت زمني لانشاء وتجهيز هذه القوات^(٥).

«انعقد مؤتمر قمة طرابلس في نهاية شهر [حزيران] يونيو ١٩٧٠؛ وكان احد قراراته انشاء قيادة مشتركة للجبهات العربية بعد تجزئتها الى جبهة شمالية وجبهة شرقية وجبهة جنوبية للتغلب على بعض المشاكل السياسية المعاكسة»^(٦). وأوفدت كل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديمقراطية ممثلها الى مركز القيادة في القاهرة. وقد ظلت هذه القيادة منذ تموز (يوليو) ١٩٧٠ تعمل بدأب لدعم المشاركة العسكرية العربية حتى وقعت أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، التي ألقت ظلالاً كثيفة على العمل المشترك حد من فاعليته بدرجة كبيرة^(٧).

وانعقد مجلس الدفاع المشترك في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١؛ وتميّزت هذه الدورة العادية الثانية عشرة بأن الامين العام المساعد العسكري قد قدّم خطة لمشاركة الجيوش العربية وتعبئة القوة العسكرية العربية، اشتملت على مطالب بما ترسله كل من العراق والمملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر والمغرب الى جبهة القتال، موضحة في الجدول الرقم ١^(٨). وقد أوصى المجلس «الحكومات العربية المعنية بالموافقة على توصيات الامين العام المساعد العسكري في ما يتعلق بمشاركتها بقسم من قواتها حسبما بيّنه التقرير، على ان يرفع كل وفد الى حكومته احتياجات المواجهة المقدمة من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية والثورة الفلسطينية لدراستها، ودراسة امكانية مساهمتها في توفير هذه الاحتياجات، سواء أكانت المساهمة بالقوات، او المعدات، أو المال، وان تودع الدول العربية الامانة العامة للجامعة موافقتها على المساهمة خلال اسبوعين مع تحديد نوعيتها وكميتها وكيفية ادائها؛ كما كلف المجلس وزير حربية مصر القائد العام لقوات اتحاد الجمهوريات العربية بالتنسيق بين قوات الاتحاد وقوات الجبهة الشرقية»^(٩).